ميثم الاسدي*: خواطر دينارية.

من خلال متابعاتي للتطورات في سوق العملة الأجنبية والإجراءات للسيطرة على انفلات سعر صرف الدولار في السوق الموازية خلال الأسابيع الماضية، والتي تلخص بالتالي-:

١ -انخفاض مبيعات نافذة بيع العملة للدولار .

٢ -مداهمات واعتقالات وترهيب لمكاتب الصرافة.

٣ -حصر جميع الحوالات الخارجية من خلال المنصة الالكترونية، وتكون الحوالات البنكية من خلال السويفت Bank-to-Bank, وحصرا للشركات (المرسلة والمستلمة) تقدم من خلالها فواتير المستلم (المجهز) واجازة الاستيراد من المرسل (المشتري)، علي ان لا تكون قيمة الحوالة اكثر من ١٠٠،٠٠٠ دولار، حيث يقوم البنك بتحويل العملة المحلية للمشتري بسعر صرف ١٤٧٠ دينار للدولار المحول.

وبصفتي كرجل اعمال ومستثمر ومستورد تأثرت اعمالي سلبا بأزمة سعر صرف الدولار واقترح الإجراءات التالية لتجاوز هذه الازمة:

1. يتم تميل الاستيرادات الكبيرة القيمة من خلال الاعتمادات المستندية، وبذات الالية والشروط المتعارف عليها دوليا علي ان يراعي البنك المحلي (وبتوجيه مرجو من البنك المركزي) التالي:

- عمولة فتح الاعتماد، العمولة الفصلية وعمولة التثبيت، يجب أن لا تتجاوز ككل 0.5 %
- تقديم تسهيلات مالية مصرفية بتغطية قيمة الاعتماد وصولا الي ٨٠% من قيمته وبنسبة فائدة شهرية لا تتجاوز ١% كحد أقصى من قيمة المبلغ المقدم كقرض او تسهيلات من قبل البنك، ودون اللجوء الي اي ضمانات عقارية من صاحب الاعتماد. (او تترك للبنك ومن دون تدخل البنك المركزي على فرض الضمانات

العقارية على المقترض، ويكون القرار حصرا للبنك المحلي في تحديد نسبة المخاطر)

2. إيقاف ومنع اي عمليات بيع وشراء بالدولار داخل العراق لكل مشاريع المجمعات السكنية الاستثمارية، كلها تكون حصرا بالدينار العراقي.
3. ايقاف ومنع اي عمليات شراء بالدولار للسيارات، الاليات، المكائن، البضائع، الحديد .... الخ) كلها تكون حصرا بالعملة المحلية (الدينار العراقي)

هذه الإجراءات (نظريا) من شأنها ان تنهي دور الصرافين في تقديم التسهيلات المالية والتحويل الخارجي للتجار والفئات الأخرى. وهي ايضا لها دور كبير في تقليل تداول الدولار محليا، وحتى ايقافه. وفوائد عظيمة اخري اولها وعلي راسها "إصلاح النظام المصرفي في العراق وخلق بيئة تنافسية في سرعة تقديم وانجاز الخدمات وحجم التسهيلات.

كما سوف يسهم الي حد كبير في رفع الطلب على الدينار تدريجيا للعودة الي سقف ١٤٧٠ دينار للدولار.

لكنني متشائم بعض الشي، ولا اعتقد ان ذلك ممكنا مع وجود كتلة نقدية كبيرة (شهريا وبشكل دوري) من المال العام المسروق، وهو بأيادي حفنة من الفاسدين الجهلة ، حيث تصل تلك المبالغ الى عدة تريليونات من الدينار النقدي . وهي من دون شك غير مودعة في بنوك محلية لأسباب كثيرة، اولها انها أموال حرام شخصية وغير قانونية الاستحصال (مال الفساد الحكومي). فيمكن ان تتخيل نسبة سرقة القرن المعلنة من قبل شخص الاستاذ نور المظفر، وهي ٢.٥ مليار دولار، والتي تمثل ٢.٥% من قيمة الاحتياط النقدي للبنك المركزي، وتقريبا ٥% من قيمة الكتلة النقدية العراقية من الدينار. للتأكيد ٥% من كل الكتلة النقدية العراقية بيد شخص واحد . ناهيك عن سرقة وتهريب النفط الخام وعوائد مليون برميل من المنتجات النفطية يوميا وعوائده الضخمة ورواتب الفضائيين، والرشاوي ... و..و ..الخ

مال الفساد او المال المسروق يمثل مبالغ نقدية ضخمة ومتجددة شهريا ولا ينبغي الاستهانة بها، لقد اعتادت هذه الحفنة من الجهلة علي تبديل العملة المحلية الي الدولار (من خلال مزاد البنك المركزي) وتحويلها او تهريبها الي الخارج.

وفي الآونة الأخيرة (السنوات الثلاث الماضية) بدئت هذه الحفنة بالشعور بالضجر من الاستثمار الخارجي وخصوصا من بعد الازمة المالية في لبنان والخوف من الأتراك والايرانيين والامارتيين فبدئت بشراء العقارات والاستثمار العقاري (الغبي) في العراق، مما ادي الي ارتفاع مذهل في أسعار العقارات بما يزيد عن ٣٠٠% (مثال : سعر المتر المربع في المنصور كان ب ١٠٠٠ دولار للمتر المربع وارتفع بغضون اسابيع عديدة الي ٣٥٠٠ دولار للمتر المربع ... شي عجيب جدا، لا يوجد مثل هذا الارتفاع العقاري في اي مكان في العالم) ناهيك عن استثمارهم الغبي في البنايات التجارية بمبالغ فلكية لا تسدد قيمتها الإيجارات المستحصلة الا من بعد ١٠٠ عام او اكثر !!!

وهذا قد شجع بعض المطورين العقاريين (الاذكياء من مقتنصي الفرص) علي اقناع الحفنة (من سراق المال العام) علي تمويل مشاريعهم العقارية، وفعلا بدأت عشرات بل مئات الابراج السكنية بالنهوض في مناطق متعددة من بغداد دفعة واحدة (مثيرة للاستغراب والتساؤل، من أين أتت كل تلك الأموال دفعة واحدة !!)

وهنا تكمن العبرات، هناك يا سيداتي وسادتي كتلة نقدية تقدر بعدة تريليونات من الدنانير بأيادي حفنة جاهلة لها قدرة خزنيه محدودة السعة ومحمية حماية جيدة جدا، تعيش حالة من الارتباك وخصوصا مع الإجراءات الحكومية الجديدة التي تحد او توقف التعامل بالدولار وحصره بداخل البنوك.

-فلا يمكن لهذه الفئة من تهريب دينارها للخارج لعدم وجود من يشتريه .

-ولا يمكن لهذه الفئة من تغيير العملة المحلية للدولار فيتم تهريبه للخارج لشحة الدولار النقدي.

-ولا يمكن بتاتا للحكومة الحالية من إنهاء فساد هذه الفئة ومصادرة اموالهم او حتي إيقاف العوائد الشهرية مستقبلا.

-ولا يمكن لهذه الفئة ان تودع هذه الأموال النقدية من الدينار في البنوك

فالسؤال المهم هو: ماذا ستفعل هذه الفئة بأموالها النقدية الهائلة من العملة المحلية؟؟

١ -هل سيتحول اصدقاء هذه الفئة من الصرافين وتجار الدولار الي مرابين يقومون بتبيض أموالهم الي البنوك.

٢ -او يوظف الصرافين أنفسهم نحو اقتناص الدولار بسبب شحته لصالح تلك الفئة وبالتالي تنخفض قيمة الدينار وبشكل مستمر؟؟

٣ -ام نري زيادة فلكية جديدة في سعر العقار؟؟

٤ -او يزيدوا من طاقتهم الخزينة للنقد، ويستمروا في الاكتناز خلال الاشعر القادمة القادمات حتى يأتي فرج الله عليهم؟؟ ماذا تعتقدون؟

(*) رجل اعمال عراقي ومستثمر

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 2 شباط 2023